الوفاق الوطني: علاوي لن يحضر ولن يكون شاهد زور

دولة القانون: العراقية تعرقل اللقاء الوطني وشروطها تعجيزية

اتهم نائب عن ائتلاف دولة القانون امس الاحد ائتلاف العراقية واطرافا أخرى – لم يسمها - بعرقلة الاجتماع الوطني المرتقب بعد وصول رئيس الجمهورية الاسبوع الماضي الى البلاد. فيما قالت العراقية انها لن تلتفت مرة اخرى الى الاجتماعات، واصفة تلك اللقاءات بـ"التسويف".
يأتي ذلك في وقت اكدت فيه عضو في الوفاق الوطني ان زعيم القائمة العراقية اياد علاوي لن يحضر الاجتماع الوطني في حال انعقاده باي حال من الاحوال.

□ بغداد / وائل نعمة - احمد سامي

اجتماع سابق للجنة التحضيرية الخاصة بالمؤتمر الوطني... ارشيف

النائبة عن العراقية انتصار علاوي قالت يوم امس في اتصال مع "المدى" ان "اياد علاوي لن يحضر ابداً الاجتماع الوطني الذي يصر التحالف الوطني وبعض الاطراف على عقده".
واضافت علاوي ان عدم حضور زعيم العراقية يتعلق بما اسمته "الاعتداءات التي حصلت ضد العراقية وجماهيرها والتلاعب بمبادئ الشراكة الوطنية التي تم اقرارها في مبادرة رئيس اقليم كردستان وما تلاها من مفاوضات بموجبها تشكلت الحكومة ولم ينفذ اي بند منها".
وتصر العراقية حسب وصف النائبة علاوي على الرجوع الى اتفاقية اربيل، التي تراها الطريق الامثل لحل الازمة، مضيفة "ان اياد علاوي لن يكون شاهد زور في تمييع الاستحقاقات الوطنية ،واتفاقية اربيل هي الضمانة الحقيقية للشراكة الوطنية".
بالمقابل اكد رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ان الرئيس جلال طالباني يسعى الى جمع الاطراف إلى طاولة واحدة.
وقال نصير العاني يوم امس لـ"المدى" ان "جلال طالباني يسعى الى جمع رئيس الوزراء نوري المالكي ومسعود بارزاني واياد علاوي في اجتماع واحد لمناقشة الازمات والتوصل الى حلول ترضي جميع الاطراف".
وكان القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان أكد، في وقت سابق، أن رئيس الجمهورية جلال طالباني يسعى لجمع رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي لإنهاء الأزمة السياسية، واصفا الأمر بـ"غير السهل".
و كان رئيس الجمهورية جلال طالباني أكد، في ٢٠ أيلول الحالي، وجود توجهات جدية لحل المشاكل وإيجاد طرق كفيلة لتفكيك الأزمات، مشددا على ضرورة إيجاد الأرضية المناسبة لخلق جو سياسي هادئ، فيما دعا رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري طالباني إلى مواصلة مهامه ومساعيه من أجل إزالة العقبات التي تتعرض لها العملية السياسية.
فيما اتهم القيادي في دولة القانون عباس البياتي العراقية واطرافا اخرى خارج القائمة – لم يشر لها بالتحديد – بعرقلة الجهود لانعقاد المؤتمر الوطني.
البياتي قال امس لمراسل "المدى" في مجلس النواب ان "نجاح وعقد المؤتمر او اللقاء الوطني لايقف على طرف من الاطراف، وانما يعتمد على كل الاطراف المشاركة في العملية السياسية"، متابعا "اذا استجابت الاطراف الى مبادرة رئيس الجمهورية سيكون اللقاء قريبا جدا، ولكن ما نشاهده وما نسمعه من تصريحات وشروط مسبقة من بعض الاطراف دليل على تردد تلك الاطراف في التعاون في عقد اللقاء او المؤتمر الوطني". ويعتقد البياتي ان المؤتمر حاجة وطنية ولابد لجميع الاطراف من التعاون في عقده لان فيه مصلحة للجميع.
واعتبر البياتي التصريحات التي تقول ان المؤتمر يجب ان يناقش بعض المواضيع التي تخص الحكومة بـ"الشروط التعجيزية"، متابعا "الرئيس طالباني له مشروع وطني قابل للتطوير والتحقيق ونحن في التحالف ندعمه بقوه، ولكن بعض الاطراف تشكك في المؤتمر من حيث الهدف ومن حيث الانعقاد، وهي تعرقل عقده". وحول ورقة الاصلاح التي طال الحديث حولها، اكد البياتي في حديث لعدد من وسائل الاعلام بينها "المدى" ان "التحالف الوطني" وزع ورقة الاصلاح على كل الكتل السياسية".
منتقدا في الوقت نفسه كتلة الاحرار وباقي الكتل التي تتذرع بحجة انها لم تطلع على الورقة قائلا "هناك ممثل لكتلة الاحرار داخل لجنة الاصلاح برئاسة الجعفري، وان اللجنة هي التي اعتمدت الورقة بعناوينها الرسيمة"، وعلى الرغم من تاكيد البياتي ان الورقة لم ترسل بشكل رسمي الى الكتل الا انه يشدد على ان "الكتل اطلعت على الورقة في لقاءاتها مع رئيس التحالف ورئيس لجنة الاصلاح، واطلعت على العناوين الاولية للاصلاح ولم تعترض عليها اية جهة". ويؤكد البياتي ان "ورقة الاصلاح ليست سرية وليست لغزا بل هي خلاصة جميع الاوراق المقدمة للجنة التحضيرية في اتفاقية اربيل الاولى والثانية والنجف"، متابعا "اخذنا الخلاصة من تلك الاوراق واخذنا المشتركات الوطنية ووجدنا في المرحلة الاولى ١١مشتركا وطنيا منها قضية الوزارات الامنية والتوازن والمحكمة الاتحادية وقانون النفط والغاز". داعيا الجميع الى دعم الورقة وتطويرها.
وعقدت اللجنة التي شكلها التحالف لإصلاح العملية السياسية، في (الرابع من تموز ٢٠١٢)، اجتماعاً بحضور ممثلي الكيانات السياسية المنضوية فيه أبرزها ائتلاف دولة القانون والمجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري، كما شهدت استكمال المناقشات السابقة للخروج برؤية موحدة وواضحة بشأن القضايا السياسية المطروحة بعد يوم على دعوة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لأن تكون لجنة الإصلاح حيادية لا "مالكية"، ومطالبته رئيس الحكومة نوري المالكي، بأن يكون جاداً في الإصلاح قبل أن تعمد الأطراف إلى سحب الثقة منه.
من جانب اخر نفى النائب في العراقية خالد العلواني وجود ورقة الاصلاح، مؤكدا "لا يوجد نائب قرأ الورقة".
العلواني شدد في حديث لـ"المدى" ان اللقاءات وورقة الاصلاح مضيعة للوقت وهي مجرد اعلان"، متابعا "اذا كانت دولة القانون تريد الاصلاح، فعليها الرجوع الى اتفاقية اربيل وتبدأ بتسمية الوزراؤ الامنيين والقضاء على الفساد وتحقيق التوازن في الدولة".
واوضح العلواني ان الكتل المعارضة للمالكي قد تركت قضية سحب الثقة عن رئيس الوزراء واستجوابه داخل البرلمان على اثر وعود بالاصلاحات، مؤكدا "الاصلاح هو الخطوة الاخيرة للمالكي واذا فشل فسوف نعود الى سحب الثقة او استجوابه".
وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر، اكد مؤخرا أن اتفاقية اربيل اصبحت جزءا من التاريخ، معتبرا اياها سبب "البلاء"، فيما رفض أي املاءات سياسية "من قبل الجانب الآخر". ووصف النائب المستقل كامل الدليمي رئيس كتلة تصحيح في العراقية، العملية السياسية "بسفينة تايتنك" والاجتماع الوطني يمثل "طوق النجاة الأخير لهذه العملية، مشيراً الى أن الاجتماع الوطني سيعقد ومن يرفض الجلوس عليه هو المعرقل للإصلاحات".
وكشفت مصادر أن رئيس الجمهورية سيأتي إلى بغداد نهاية الأسبوع الحالي، وسيتم طرح جميع المشاكل العالقة بين الكتل السياسية في الاجتماع الوطني.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

رائحة العراق في تشرين

قبل ايام مرت امامي بيك اب محملة بتمور بعض مدن العراق، وقرأت تصريحا لوزير يتحدث فيه عن "مؤامرة" تتعرض لها تمورنا، والبارحة وجدت نفسي في دكان يعرض ١٠ انواع من التمر العراقي دفعة واحدة. اما في البيت فقد انشغلت مع العائلة بمراجعة وصفة قديمة لتتبيل التمر بالبهارات والزنجبيل لصناعة "معسل التمر" البصراوي (وهو اقل شهرة بكثير من معسل التبغ طبعا).
والحقيقة ان هذا الوقت من السنة يشهد عمليات جني لاكثر من محصول عراقي مزروع بطريقة بدائية تحافظ على نكهة الطبيعة العتيقة ولا تعبث به كيميائيا او عبر التعديل الوراثي والجيني. فقد شربنا عصير رمان من كربلاء، ورأينا ليمونا من ديالى، وأشياء اخرى بدائية وهائلة يحدثني عنها البائع بفخر رغم ان "الفصل العراقي" ينتهي بسرعة لان المحاصيل محدودة الكمية، فقد زاد عدد الشعب وتناقصت مساحات البساتين، وصار كل شيء لا يكفي.
وحين راجعت الارشيف وجدت انني كتبت العام الماضي تحت عنوان "رائحة المنزل في تشرين" عن عمليات اعداد التمور وكبسها والتفنن في معالجتها وطهيها، ووجدتني اليوم في نهاية ايلول، مستغرقا في عهد طفولي قديم راح وصار من الماضي ولم يعد متاحا.
وفي الماضي القريب كان والدي والعديد من رجال ونساء العائلة، لا يزالون ملتصقين بتقاليد القرون الماضية في التعامل مع النخلة بوصفها ثمرة مقدسة، محاطة بطقوس معقدة. البلح او (الخلال) الاصفر يظهر على العذوق بطعم مر بداية الصيف، لكن الناس يحتالون ويصنعون منه طبقا هائلا. يجري طبخه بالماء والدبس والعسل، ثم يقدم باردا حلوا مطبوخا بلونه الكستنائي.
وحين ينضج تمرا، تخلطه الجدات بمزيج بهارات خاص لدى العطارين، فهذا شيء من الزنجبيل او (الجنجفيل) وتلك مكونات اخرى عديدة تخلط مع التمر الذي يظل منقوعا بالدبس وبخلطة البهارات ونكهتها، بضعة اسابيع في جرة فخارية او زجاجية، لتظهر فيما بعد على الموائد كأنها لوحة أنيقة من القرن ١٩.
وهناك طقوس خاصة لكبس التمر في الصفائح او الاواني المصنوعة من السعف. انها وصفات عديدة لمعالجة ثمار النخلة تسمع عنها في كل المدن. وهذا طبيعي في ارض السواد التي عاش فيها اقدم زارعي النخيل، لكن غير الطبيعي هو ان تنحسر هذه الوصفات او ان تبقى حبيسة المنازل، لا اثر لها في سوق، ولا خبر يشفي الغليل عنها في مطبوع او مسموع او مرئي.
لم نتعلم تسويق شيء، وحين قاربت تراثاتنا القليلة اصلا، على الانقراض، لم نتعلم انقاذ شيء، وسنظل نقول ان شناشيلنا وأنهارنا ومدننا الاثرية ووصفات التمر التي تعود للاجداد، ضحية مؤامرة من هذا الجار او ذلك الكارتل الاحتكاري، ونتفرج عليها تذوي وتتبدد.
وعلى سبيل المثال فإن كل بلدان العالم تقيم مهرجانات تستغرق اسابيع احيانا، لمنتجاتها التراثية، ونقرأ كل يوم عن مهرجان للجبنة في فرنسا وآخر للكاكاو في سويسرا، ومثله للبيرة والنبيذ في امريكا اللاتينية، وواحد عن التمر في الامارات! لكننا لم نسمع يوما عن مهرجان يليق بجسامة الامر، لنخلتنا التاريخية المنقوشة على كل آثار بابل وسومر ولكش وأكد واريدو والوركاء، والحاضرة في منمنمات العصر العباسي والمغولي ومقامات الحريري وسواها وعداها وما على شاكلتها. واذا نظمنا فعالية لهذا فستكون بدائية ومتواضعة ولا تحظى باهتمام، فالجميع مشغول بدخان بنادق لا تنام.
لم نكن أمناء على الريف الاخضر ومنتجاته وتقاليده، ففقدناه وتضاءل حجمه. ولم نكن امناء على الحواضر العامرة والضاربة في التاريخ، ففقدناها ايضا وحولنا المدينة الى "دجاجة حمقاء تجلس على جبل من القمامة" كما قال شاعر معروف عن بغداد قبل اعوام.
وحين نخسر الريف والمدينة، فسنكون اشبه بجماعات بشرية تستوطن في "مخيم لاجئين عملاق" فيه بترول لا ينشئ عمرانا وأنهار عظيمة لا تسقي بستانا. وقد يقوم مؤرخ افريقي او صيني، بعد ألف عام بالتنقيب عن آثار مخيم اللاجئين هذا ليجد بقايا مدن حواسم وعشوائيات، وبقايا حواجز كونكريتية يعجز عن تفسير ما نقش عليها من "انتصارات ومنجزات"، وبقايا مولدات اهلية وشهادات دراسية مزورة ومسودة لقانون البنى التحتية وكمية كبيرة من الكذب وعقود المقاولات الفاسدة، وأثار انهار وبساتين مندرسة، وقوائم بـ"سلالات المسؤولين" الذين قادونا من هزيمة الى اخرى.
وحتى ذلك الحين ففي وسعي ان امتنع للحظة عن مشاهدة الخراب، وأنغمس في طقوس عائلية تمزج التمر بالزنجبيل، ليتخمر بالتوابل في جرة فخار سأشتريها اليوم من سوق قديم. انها وحسب رائحة العراق في تشرين!

الأحرار تدعو إلى جلسة حوارية لإنهاء الأزمة

□ بغداد / مهند جواد

دعت كتلة الأحرار النيابية الى عقد جلسة حوارية غير اعتيادية بين الفرقاء السياسيين لوضع الخطوط العريضة لإنهاء الأزمة، وقالت ان حل المشاكل يجب ان يكون وفق جداول أمنية حقيقية مع توفر النوايا الصادقة لحل الأزمة. وقال المتحدث باسم كتلة الأحرار مشرق ناجي لـ"المدى برس": ان "على الكتل السياسية عقد جلسة حوارية شاملة غير اعتيادية يبحث فيها الفرقاء السياسيون جميع المشاكل والملفات العالقة كذلك والخطوط العريضة لحل الأزمة". وتابع انه "خلال هذه الجلسة يجب عرض جميع الاتفاقيات والمطالب السابقة والحالية والوصول الى حلول كاملة لها".
وأضاف أن "اي جلسة حوارية بين الكتل السياسية او اي مبادرة او اجتماع لإنهاء الأزمة يجب ان تتوفر فيها النوايا الصادقة والشفافية في طرح وحل المشاكل مع الاخذ بعين الاعتبار جميع المطالب وجميع الاتفاقات السياسية واحترامها".
وأوضح "يجب ان تكون هناك جداول زمنية حقيقية لغرض الوصول لحل تكاملي لجميع المشاكل بالاعتماد على الدستور".
ودعا جميع القوى السياسية وقاداتها الى "وقفة جادة لإنهاء هذه المشاكل لحقن الفتنة الطائفية التي تمر بها البلاد".
وشدد على انه "يجب ان لا تكون الغاية والهدف من هذه المؤتمرات واللقاءات والمبادرات كسب الوقت وتفتيت مطالب الكتل السياسية".
ولفت الى ان "جميع الكتل السياسية تطمح الى ان يكون هناك حل تكاملي لجميع المشاكل من اجل التوجه الى مرحلة اعمار البلد كون المواطن هو الوحيد الذي عانى من استمرار هذه المشاكل وهو من يدفع ثمنها".

القضاء: الحديث عن الفساد "مبالغ فيه"

أوامر بالقبض على ٢٤ شخصية سياسية بينهم نواب ومحافظون

□ بغداد / اياد التميمي

أعلنت لجنة النزاهة النيابية عن صدور اوامر بالقاء القبض على مسؤولين بينهم نواب ومحافظون بتهم تتعلق بالفساد المالي والاداري.
وقال رئيس اللجنة بهاء الاعرجي في مؤتمر صحفي عقده مع عدد من اعضاء اللجنة في مبنى البرلمان حضره مراسل المدى امس الأحد ان "اوامر القاء قبض قضائية صدرت بحق عدد من المسؤولين بينهم نواب وهم كل من النائب عن القائمة العراقية فلاح النقيب والنائب عن أئتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني ومحافظي النجف وبابل وديالى السابقين اسعد أبو كلل وسالم المسلماوي وعبد الله حسن رشيد". وأضاف "كما شملت مذكرات القاء القبض مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية سبتي جمعة ومدير عام دائرة السينما والمسرح شفيق المهدي ومعاون مدير عام دائرة السينما والمسرح فؤاد ذنون ومدير تربية النجف أسماعيل خليل ورئيس هيئة اعمار النجف حيدر مهدي وماجد حميد ومحمد علي ومحسن سلطان وهم اساتذة في جامعة الكوفة بالاضافة الى مدير عام التجهيزات الزراعية السابق مشعل حسن ومدير عام استثمارات نينوى عمار أحمد". وأشار الاعرجي "كما صدرت اوامر القاء قبض بحق مدير عام الطاقة الكهربائية في محافظة ذي قار جواد بدر وعضو مجلس محافظة البصرة حسين كاظم وقائم مقام الحمزة علي جلاب ومدير عام صناعة الادوية سعد كمال الدين وعضو مجلس محافظة الديوانية أحلام فاضل ومدير المكتب الانتخابي في الديوانية بشرى كاظم". وتابع "كما شمل باوامر القاء القبض كل من وفي عبد الجليل جودي رئيس هيئة استثمار النجف ومدير عام دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة التعليم العالي خميس الدليمي واستاذ في جامعة البصرة عمار عاشور.
وبين رئيس لجنة النزاهة النيابية ان "اوامر القاء القبض بحق هؤلاء كانت بعد عدة اجتماعات مع رئيس مجلس القضاء الاعلى ورئيس هيئة النزاهة" مطالباً "الاجهزة التنفيذية تنفيذ أوامر القاء القبض" كاشفاً "قرب حسم ملف القمة العربية التي عقدت في بغداد وما اثير حولها من شبهات بالفساد المالي بالاضافة الى اجهزة الكشف عن المتفجرات السونار". بالمقابل قال عضو لجنة النزاهة النيابية جواد الشهيلي ان امر القاء القبض على الاسماء المعلنة من لجنة النزاهة تحتاج الى بعض الترتيب، مؤكدا على تشكيل لجنة مشتركة من مجلس القضاء الاعلى، وهيئة النزاهة، ولجنة النزاهة النيابية. ورجح الشهيلي في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب ان يتم استحضار كل من ذكر اسمه واصدار مذكرة قبض بالتنسيق مع السلطة التنفيذية في الايام القريبة القادمة معتبرا اصدار امر قبض بحق شخصيات مسؤلة بالدولة امر يحسب للجنة النزاهة وهيئة النزاهة. وعن الذين ذكرت اسماؤهم ممن هم خارج البلاد قال الشهيلي سيتم التنسيق مع الانتربول لاحضارهم باسرع وقت. من جانبه اعتبر عضو لجنة النزاهة جعفر الموسوي عن التحالف الوطني ان "من بين الاسماء المعلنة هناك فعلا من تورط بقضايا فساد".
واضاف الموسوي في تصريح للمدى امس ان النزاهة عازمة على ان تتابع هذا الامر بعيدا عن اية ضغوطات سياسية قد تمارسها احزاب دفاعا عن شخصياتهم المتهمة بقضايا سرقة المال العام او التلاعب بالاوراق الرسمية. وفي ذات الصدد قال رئيس مجلس القضاء الاعلى مدحت المحمود ان "مايشاع عن الفساد في البلاد فيه نوع من التضخيم او المبالغة فهو ليس كما يشاع حيث ان هناك خطوطا بيانية بدأت تشي بتدني نسبة الفساد المالي وهذا من الامور المفرحة ولكن ما زال هناك فساد مالي". واكد المحمود في بيان صدر يوم امس وتلقت المدى نسخة منه على هامش لقائه بوفد امريكي على ضرورة "وضع الاموال التي تخصص من الجانب الامريكي لدعم العراق في المكان الصحيح"، داعياً الى "وجوب أخذ الاستفادة القصوى من هذه الاموال لان صرفها يصب في مصلحة الشعبين وبخلافه نكون قد ضحينا بمصالح مواطنينا". وشدد المحمود "على وجوب المحافظة على المال العام"، مبيناً ان "موضوع الفساد المالي وليد التخبط في التخطيط السياسي وعدم وجود أنظمة مالية واضحة او وضع الرجل المناسب في المكان المناسب". وناقش المحمود خلال استقباله المفتش العام الامريكي ستورن بورن طرق محاربة الفساد وغسيل الاموال بين الطرفين وأقترح انشاء انظمة تتعاطى بمبدأ الشفافية الحقيقية ودعمها للرقابة المالية وليست السياسية وبهذا تكون قد ضمنت ٧٠-٨٠ من سلامة الوضع من خلال تصديها بشكل كبير للفساد في مفاصل الدولة ومن أجل ذلك نحتاج الى وقفة من السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية".
واطلع المحمود بحسب البيان المفتش العام الامريكي والوفد المرافق له على نشاط السلطة القضائية وآخر احصائية لمحكمة التحقيق المتخصصة بقضايا النزاهة، مطالباً بان "تكون هناك وقفة حقيقية مع القضاء في التحقيق والمحاكمات وأحترام الاحكام التي يصدرها في مجال محاربة الفساد سواء في الجانب الدولي ام الوطني ووجوب تعاون المنظمات الدولية في تنفيذ مذكرات القاء القبض التي يصدرها القضاء فهناك وزراء سرقوا وهربوا وتوجد مذكرات قبض صدرت بحقهم".
وكانت لجنة النزاهة النيابية قد اعلنت في اوقات سابقة عن صدور العديد من مذكرات القاء القبض ومذكرات استقدام بحق مسؤولين بينهم نواب ووزراء سابقين ابرزهم وزير التجارة السابق فلاح السوداني.
وتفشت ظاهرة الفساد الإداري والمالي أواخر عهد النظام السابق، وازدادت نسبتها بعد العام ٢٠٠٣ في مختلف الدوائر والوزارات على الرغم من وجود هيئة للنزاهة ودائرة المفتش العام، وديوان الرقابة المالية، ولجان خاصة بمكافحة الفساد في الحكومات المحلية ودوائر الدولة كافة.
وطالت تهم الفساد عدداً من كبار مسؤولي الدولة من بينهم وزير الكهرباء الأسبق أيهم السامرائي في عام ٢٠٠٦، والنائب السابق مشعان الجبوري في العام نفسه لقيامه بالاستيلاء على مبالغ إطعام أفواج حماية المنشآت النفطية التابعة لوزارة الدفاع، ووزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني الذي اتهم بالفساد المالي عام ٢٠٠٩، كذلك ضباط كبار في القوات الأمنية، ووزير الكهرباء رعد شلال الذي أقيل من منصبه في السابع من آب ٢٠١١، على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بمبلغ مليار و ٧٠٠ مليون دولار.
يذكر أن مجلس الوزراء وافق في كانون الثاني من عام ٢٠١٠، على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ التي تقدم بها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق والعمل بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية الواردة في الاستراتيجية، بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق في آب من العام ٢٠٠٧.